باب أنه لا يمس القرآن إلا طاهر

ولا يبين النبى على أنه إنما امتنع من ذلك لأجل الجنابة "(١) فالجواب عنه بأن هذا الحديث وإن كان غير صريح بالمقصود، لكن إذا ضم إليه حديث «كان (على الله على الله تعالى على كل أحيانه»، رواه أصحاب الصحاح غير البخارى والنسائى كما فى "العزيزى" (١٩٩:٣) يفيد دلالة على المقصود من حيث أنه على لما كان ذاكرا فى كل وقت وقد امتنع منه فى حال الجنابة مواظبا عليه كما هو مقتضى لفظة "كان" فظاهر الحال أنها علة الامتناع، وحديث مجمع الزوائد وحديث الدارقطنى صريحان فى المنع.

باب أنه لا يمس القرآن إلا طاهر (٣)

قوله: "عن حكيم إلخ" قال المؤلف: وفي "التلخيص الحبير" (١٠) بعد عزوه الحديث إلى الدارقطني والحاكم في "المعرفة" من "مستدركه"، والبيهقي في "الحلافيات" والطبراني ما نصه: "وفي إسناده سويد أبو حاتم، وهو ضعيف وذكر الطبراني في "الأوسط" أنه تفرد به، وحسن الجازمي إسناده" "أ، وفي "مجمع الزوائد" (١١٤:١) بعد عزوه إلى الطبراني في "الكبير" و "الأوسط": "وفيه سويد أبو حاتم ضعفه النسائي وابن معين في رواية ووثقه في رواية، وقال أبو زرعة: ليس بالقوى، حديثه

⁽١) يعم الطهارة الكبرى والصغرى (مؤلف).

⁽٢) التلخيص الحبير، باب الغسل ١: ١٣٩ رقم ١٨٤.

⁽٣) ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وأكثر الفقهاء إلى أن الطهارة من الحدثين شرط في مس المصحف، وذهب ابن عباس والشعبي والضحاك وزيد بن على وداود وأهل الظاهر إلى أنه يجوز مس المصحف بغير الطهارة الوضوء (ملخص من بداية المجتهد ٣٢:١ ونيل الأوطار ١٨١:١) باب إيجاب الوضوء للصلاة والطواف، ومس المصحف.

⁽٤) التلخيص، باب الأحداث ١: ١٣١ رقم ١٧٥.